

نقد ورقة بحثية من حيث النتائج
والتوصيات
اسم الباحث:
ماجد سعد القرني
اسم المقرر:
دراسات نقدية ١



chrome-

**extension://efaidnbmnnnibpcaj
pcglclefindmkaj/https://systems
.uomisan.edu.iq/cv/uploads/files
/vfq6ckha2_ry81s.pdf?**

العنوان: التزامات الدول عن النفايات الإلكترونية في القانون الدولي العراق أنموذجا
الباحثة: هبة جاسم محمد العلاك.
سنة النشر: ٢٠٢٣

النتائج:

إيجابيات النتائج:

توضيح العلاقة بالمصلحة العامة والفردية: النتائج أشارت إلى أن جرائم النفايات الإلكترونية تمس المصلحة العامة والفردية، وهو ما يبرز خطورة الظاهرة وأهميتها القانونية والبيئية.

الاهتمام الدولي: أبرزت النتائج أن المشكلة محل اهتمام دولي، مما يعطي الدراسة بعداً عالمياً ويؤكد ضرورة وجود تشريعات وطنية فعالة.

التركيز على التشريعات الوطنية: أشارت النتائج إلى القصور التشريعي في العراق، مثل عدم تحديد النفايات الإلكترونية صراحة أو دمجها ضمن النفايات الخطرة، وهذا يعكس فجوة واضحة بحاجة إلى إصلاح.

الإشارة إلى التحديات العملية: أظهرت النتائج صعوبات تحديد حجم الأضرار الفعلية ومشكلة تنسيق كميات المخلفات الإلكترونية، وهو ما يعكس التحديات الواقعية في التطبيق.

ربط التشريعات المحلية بالاتفاقيات الدولية: النتائج أشارت إلى غياب الإشارة الصريحة للاتفاقيات الدولية، ما يوضح الحاجة لتطوير التشريعات الوطنية لتتوافق مع المعايير العالمية.

السلبيات:

العمومية وعدم تحديد الأرقام: النتائج عامة ولا تحتوي على بيانات كمية أو إحصائية حول حجم النفايات الإلكترونية، عدد المخالفات، أو حجم الضرر البيئي، مما يقلل من دقة التحليل.

غياب التحليل المقارن: لم تتم مقارنة التشريعات العراقية مع دول أخرى أو مع الاتفاقيات الدولية بشكل مفصل، مما يقلل من قوة التوصيات العملية.

قلة التركيز على الحلول العملية: النتائج ركزت على المشكلة والتحديات، لكنها لم تقدم حلولاً ملموسة أو طرقاً لتطبيق التشريعات بفعالية.

غياب البعد النوعي لتجربة الأطراف المعنية: لم يتضح أثر هذه القصور على المواطنين، الجهات الحكومية، أو الشركات، مما يقلل من فهم التأثير الفعلي للنفايات الإلكترونية.

التركيز على التشريع فقط دون الإجراءات التنفيذية: لم يتم الإشارة إلى دور آليات الرقابة، التنفيذ، والعقوبات، وهو عنصر مهم لضمان فعالية التشريعات.

غياب التأثير المستقبلي أو التنبؤ: النتائج لم تتطرق إلى توقع تطور المشكلة إذا لم تُحل التشريعات أو لم تُطبق، وهو ما يقلل من الأبعاد الاستراتيجية للبحث.

التوصيات:

الإيجابيات:

ارتباط التوصيات بالنتائج والمشكلة: جميع التوصيات ترتبط مباشرة بالقصور التشريعي والتنظيمي الذي أظهرته النتائج، مثل غياب إطار قانوني واضح للنفايات الإلكترونية. شمولية الأبعاد: التوصيات تغطي الجوانب القانونية، البيئية، الدولية، والتوعوية، ما يعطي رؤية متكاملة لمعالجة المشكلة.

التركيز على التوعية والحد من المخلفات: توجيه الاهتمام للثقافة، ورش العمل، وتشجيع استبدال الجزء المعطل يقلل من كمية النفايات، ما يعزز البعد الوقائي للتوصيات. التركيز على الرقابة والتطبيق العملي، التوصيات تقترح إنشاء مكاتب مختصة لمتابعة الجرائم البيئية، ما يعزز من قابلية التطبيق العملي للتشريعات.

السلبيات:

العمومية في بعض التوصيات: بعض التوصيات عامة، مثل “نشر الوعي”، ولم تحدد كيفية قياس نجاح هذه الحملات أو عدد المستفيدين، ما يقلل من دقتها التنفيذية.

غياب ترتيب الأولويات: التوصيات لم تُصنَّف حسب الأهمية أو مدى التأثير، ما قد يصعب على صناع القرار تحديد أي التوصيات تبدأ بتنفيذها.

ولاً قلة الربط بالمؤشرات الكمية: لم توضح التوصيات مؤشرات الأداء أو النتائج المرجوة مثل تقليل كمية المخلفات الإلكترونية بنسبة معينة، أو عدد المخالفات التي سيتم ملاحقتها.